



## الجمعية العمومية - الدورة الحادية والأربعون

### اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٣ من جدول الأعمال: برامج التسهيلات

### دعم الآليات الفعالة

### لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية

(مقدمة من المجلس الدولي للمطارات ACI والرابطة الدولية للنقل الجوي IATA)

#### الموجز التنفيذي

الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية هو مشكلة عالمية؛ وعادةً ما يستخدم المتجرون وسيلة النقل الجوي لفعاليتها كهزمة وصل بين وجهات كثيرة. ومن ناحية أخرى، توفر المطارات ومسارات النقل الجوي لسلطات إنفاذ القانون فرصة اكتشاف واعتراض الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية.

وقد اعتمد مجلس منظمة الطيران المدني الدولي ICAO في ٩ مارس تعديلاً على الملحق التاسع - التسهيلات، يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير لضمان تنفيذ الآليات الملائمة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، بما في ذلك آليات الإبلاغ، ونقاط الاتصال لدى المطارات ومشغلي شركات الطيران، والاستجابة المناسبة للإنفاذ، وتبادل المعلومات.

تقترح هذه الورقة إجراء تعديلات على قرار الدورة الأربعين للجمعية العمومية للإيكاو A40-16 - البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال التسهيلات، وذلك بتضمين وتعزيز التعديل رقم (٢٩) على الملحق التاسع وزيادة الوعي بالحاجة إلى نهج تعاوني في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية.

**الإجراء:** الجمعية العمومية مدعوة إلى الاعتراف بأن أصحاب الشأن المعنيين بالنقل الجوي الدولي يمكنهم المساهمة في منع الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، خاصةً إذا ما حصلوا على دعم الدول الأعضاء وسلطات إنفاذ القانون، وإدخال النص المتضمن في الملحق المرفق طيه في قرار الجمعية العمومية A41-XX: البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال التسهيلات، حيثما يكون ذلك ملائماً.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية الخاصة بالأمن والتسهيلات.
الآثار المالية:	لا توجد آثار مالية.
المراجع:	الملحق التاسع للإيكاو - التسهيلات قرار الدورة الأربعين للجمعية العمومية ٤٠-١٦ - البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال التسهيلات.

<sup>1</sup> قما المجلس الدولي للمطارات والرابطة الدولية للنقل الجوي هذه الورقة باللغات العربية والإنجليزية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية.

## ١- المقدمة

١-١ يغطي الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية استيراد وتصدير الأحياء البرية الحيوانية والنباتية، ومشتقاتها، والمنتجات الناتجة عنها، وذلك بما يخالف القانون الدولي و/أو المحلي. وقد يغطي ذلك أيضاً -حسب الولاية القضائية- التهريب، والصيد غير المشروع، والأسر أو اقتناء المجموعات غير المشروعين.

٢-١ تُقدَّر قيمة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية (IWT)، باستثناء الأخشاب والأسماك، بما يتراوح بين ٧ مليارات و٢٣ مليار دولار أمريكي سنوياً، لتكون بذلك رابع أكبر تجارة غير مشروعة في العالم. وبإضافة جرائم الغابات والصيد غير المشروع، قد تصل القيمة إلى ما بين ٣٠ مليار و٩٥ مليار دولار أمريكي سنوياً.

٣-١ لقد أدت جائحة فيروس كورونا-سارز-٢ إلى إزكاء الوعي بالأمراض حيوانية المصدر وضرورة فهم المخاطر المرتبطة بها. وقد تبين أن الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية (IWT) هو أحد العوامل المؤدية إلى نشأة وانتشار الأمراض حيوانية المصدر. كما أن هناك خطر عدم احترام المتجّرين لقواعد الرقابة الصحية ومتطلبات الحجر الصحي.

٤-١ للاتجار غير المشروع في الأحياء البرية تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية شديدة تحول دون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: ٣، ٨، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧: الصحة والرفاهية، العمل الكريم والنمو الاقتصادي، الحياة تحت المياه، الحياة على اليابسة، السلام، العدالة، المؤسسات القوية، والشراكات.

٥-١ إن قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم ٣٢٦/٧١ الذي يركز على الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية "يدعو منظمات الأمم المتحدة، حسب صلاحيات كل منها (...)، أن تستمر في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، (...) من أجل تحسين مستوى التعاون مع كل أصحاب الشأن بهدف تسهيل عمل الأسرة الدولية وفقاً لنهج جامع وشامل".

٦-١ وقد وقع ما يزيد عن ١٨٠ دولة على اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، كما أن كثيراً من الحكومات تعمل بنشاط على مجابهة هذه المسألة من خلال وضعها سياسات مناوئة للاتجار غير المشروع. ثمة حاجة ملحة للتعاون الفعال والعمل الإيجابي من قبل كل أصحاب الشأن.

٧-١ الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية هو مشكلة عالمية. وعادةً ما يستخدم المتجّرون وسيلة النقل الجوي لفعاليتها كهمزة وصل بين وجهات كثيرة. ومن ناحية أخرى، توفر المطارات ومسارات النقل الجوي لسلطات إنفاذ القانون فرصة اكتشاف واعتراض الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية. ولذلك، فإن قطاع الطيران في وضع يسمح له بالمساهمة في الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية.

## ٢- أنشطة قطاع الطيران

١-٢ إن المجلس الدولي للمطارات ACI والرابطة الدولية للنقل الجوي IATA ملتزمان بالمساعدة في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، فكلهما قد وقعا على إعلان قصر بكينغام بشأن فرقة عمل الاتحاد من أجل نقل الأحياء البرية الصادر عن المؤسسة الملكية لدوق ودوقة كامبريدج. فبعد أن حصل على ما يزيد عن ٢٠٠ توقيع ودعم أكثر من ١٢٠ شركة في قطاع النقل في مختلف أرجاء العالم، أصبح هذا الإعلان بمثابة خطة عمل مرجعية.

٢-٢ كما كان المجلس الدولي للمطارات ACI والرابطة الدولية للنقل الجوي IATA عضوين في شراكة تخفيض فرص النقل غير المشروع لأنواع المهددة بالانقراض (ROUTES) التي أطلقتها وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون الدولي.

(USAID) - وهي عنصر رئيسي في الاستجابة الدولية المتكافئة للتصدي إلى الصيد غير المشروع للأحياء البرية والأنشطة غير المشروعة ذات الصلة في مختلف أنحاء العالم. ومن خلال تلك الشراكة، أعد كل من المجلس الدولي للمطارات ACI والرابطة الدولية للنقل الجوي IATA مجموعة متنوعة من المصادر المتوفرة على موقع كل منهما، وهي متاحة لاستخدام أصحاب الشأن المعنيين بالطيران.

٢-٣ وللمساعدة المطارات على تنفيذ التزاماتها بموجب إعلان قصر بكينغام بشأن فرقة عمل الاتحاد من أجل نقل الأحياء البرية، أعد المجلس الدولي للمطارات ACI إرشادات في شكل كتيب ووحدة دراسية إلكترونية معدة خصيصاً للمطارات، بها ذكر للإجراءات الممكنة، وإشارات للمواد ذات الصلة، ودراسات حالة. كما أن الرابطة الدولية للنقل الجوي IATA أعدت إرشادات، و عدّلت بروتوكولاتها وإجراءاتها، بما في ذلك القواعد المنظمة للحيوانات الحية التي تخفض من خطر سوء الاستغلال، كما طرحت برنامج اعتماد بشأن الأحياء البرية يوفر ضمانات مستقلة بصدد احترام شركات الطيران بالالتزامات الخاصة بالأحياء البرية. وقد انضم الكثير من المطارات وشركات الطيران إلى مساعي مكافحة الجرائم ضد الأحياء البرية.

٢-٤ لقد أعاد المجلس الدولي للمطارات ACI التأكيد على التزامه بإعلان قصر بكينغام بشأن فرقة عمل الاتحاد من أجل نقل الأحياء البرية، ودعمه لشراكة تخفيض فرص النقل غير المشروع لأنواع المهددة بالانقراض (ROUTES) من خلال القرار المتخذ لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية خلال الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة السنوية للمجلس في عام ٢٠١٦. وعلاوةً على ذلك، فإن الدورة الثلاثين للجمعية العامة السنوية للمجلس المنعقدة في عام ٢٠٢٠ قد اعتمدت قرار رقم (٣) لتشجيع المطارات على دعم حماية التنوع البيولوجي، بما يساهم أيضاً في منع الجوائح المستقبلية. وفي يونيو ٢٠١٦، اعتمد الاجتماع العام السنوي الثاني والسبعون للرابطة الدولية للنقل الجوي IATA قراراً بشأن الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية أبرز بوضوح وبصورة قطعية موقف شركات الطيران من الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية. إن المجلس الدولي للمطارات ACI والرابطة الدولية للنقل الجوي IATA يدعمان بقوة النهج التعاوني الشامل الهادف إلى تحسين فهم خطر تبعات نقشي الأمراض المعدية وانتقالها من الحيوان إلى الإنسان ومن الإنسان إلى الحيوان.

### ٣- المناقشة

٣-١ في تصديها لمخاطر الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، تركز سلطات إنفاذ القانون على تفتيش الرحلات القادمة، بما في ذلك استخدام تقنيات المسح التي تعوق عمليات تخليص الركاب والشحن وتساهم في تضيق المساحات في قاعات الوصول، مما يؤثر على التسهيلات الخاصة بإجراءات الركاب. ومن ناحية أخرى، قلما يتم التشارك بين الدول المتعاقدة وشركات الطيران والمطارات في المعلومات الخاصة بطبيعة ونطاق وتبعات النقل غير المشروع للأحياء البرية. وهذه الممانعة في تبادل المعلومات تقلل من شأن التعاون وتقيّد مشاركة أصحاب الشأن في الحد من هذه الأنشطة الإجرامية الخطيرة.

٣-٢ ومع تصاعد ظاهرة وتوسع نطاق استغلال النقل الجوي من قبل المتهربين، يمكن للاتجار غير المشروع للأحياء البرية الإضرار بالسلامة والأمن من خلال إكراه وتخويف العاملين في قطاع النقل الجوي وفي سلطات إنفاذ القانون.

٣-٣ يستطيع مشغلو المطارات وشركات الطيران المساهمة في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية بعدة طرق. فنظراً للتأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي السلبي على المشغلين والمجتمعات التي يخدمونها، فإن المشغلين عادةً ما يجابهون الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية من منظور ضمان استدامة أعمالهم؛ وذلك عبر أنشطة مختلفة منها وضع السياسات ذات الصلة، وزيادة وعي العاملين والجمهور العام والمجتمعات المحلية، والتدريب، والشراكات -على سبيل المثال- مع المنظمات غير الحكومية المحلية أو العالمية التي تعمل على صون الأحياء البرية من أجل صقل الخبرات.

٤-٣ ولابد من تشجيع الوكالات المعنية بإنفاذ القانون على التعاون مع أصحاب الشأن المعنيين بالطيران، وإقامة قنوات اتصال فعالة، واتخاذ الإجراءات المناسبة، وتوفير ردود الفعل بغرض تعزيز واستكمال الأنشطة وجعلها أكثر ملاءمةً وفاعليةً. كما أن الوتيرة المتسارعة للأتمتة والرقمنة في قطاع الطيران ستسهل تبادل المعلومات بين الوكالات المعنية بإنفاذ القانون.

٥-٣ ومع أهمية تدريب وزيادة وعي العاملين في قطاع الطيران، إلا أن فاعليتهما مرهونة بوجود آليات متكاملة للإبلاغ والاستجابة وردود الفعل تشارك فيها السلطات المعنية. ولهذا السبب، فقد اقترحت إضافة توصية جديدة إلى الملحق التاسع للإيكاو كجزء من التعديل التاسع والعشرين الذي سيدخل حيز النفاذ اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١٨، وسيبدأ تطبيقه اعتباراً من ٢٠٢٢/١١/١٨. وفيما يلي النص المُعتمَد:

#### التوصية ٨-٥١

يجدر بالدول الأعضاء أن تضمن وضع إجراءات لمكافحة الاتجار في الأحياء البرية، بما في ذلك نظم الإبلاغ ونقاط الاتصال بين السلطات المعنية لدى مشغلي المطارات وشركات الطيران.

#### ٤-٤ الخلاصة

١-٤ تقترح هذه الورقة A41-WP/xx إضافة نص على مشروع القرار المقترح A41-xx، بحيث يحل هذا النص محل قرار الدورة الأربعين للجمعية العمومية للإيكاو رقم A40-16 — البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال التسهيلات- حتى يتلاءم القرار A41-xx مع الممارسة الموصى بها المعتمدة مؤخراً بشأن منع الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ولابد أن يتضمن القرار A41-xx نصاً متعلقاً بمنع الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية لكي يعزز التعديل الأخير على الملحق التاسع ويؤكد الوعي بهذه المسألة وبأهمية النهج التعاوني في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية.

٢-٤ الجمعية العمومية مدعوة إلى:

- (أ) الإقرار بأن أصحاب الشأن الدوليين المعنيين بالنقل الجوي يمكنهم المساهمة في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، وخاصةً إذا ما حصلوا على دعم الدول الأعضاء وسلطات إنفاذ القانون؛ و
- (ب) تضمين النص المقترح المبين أدناه في قرار الدورة الحادية والأربعين للجمعية العمومية للإيكاو A41-XX - البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال التسهيلات ، حيثما يكون ذلك ممكناً.

## الملحق (أ)

قرار الدورة الحادية والأربعين للجمعية العمومية للإيكوا A41-XX:

البيان الموحد بسياسات الإيكوا المستمرة في مجال التسهيلات

بما أن التعاون بين الدول الأعضاء والأطراف الوطنية والإقليمية والدولية وأصحاب الشأن الآخرين ذوي الاهتمام بصدد المسائل المتعلقة بالاتجار غير المشروع في الأحياء البرية كان مفيداً لإجراءات مكافحة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية،

تحث الدول الأعضاء على إقامة نظام فعال لتبادل المعلومات والتعاون من أجل منع الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية.

- انتهى -